

## التداوي بالأعضاء والأجزاء الآدمية في المنظور الإسلامي

أ.م.د. إحسان سمارة\*

## ملخص البحث:

في غضون الجدل المثار بين المفكرين والأطباء القانونيين وعلماء الشريعة الإسلامية، حول مدى مشروعية التداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية، تأتي هذه الدراسة، بهدف الكشف عن الضوابط الإسلامية في تلك المسألة الأنفة، وإظهار فاعلية الإسلام ودوره، ومدى الحاجة إليه في علاج المشكلات المستعصية، وحسم الجدل الدائر في القضية الأنفة، بما يحفظ على الإنسان كرامته، وحقه في التكامل الجسدي، ويمنع من ابتذاله، وإدراجه في العقود المالية، ولتحقيق ذلك الهدف، عرضت الدراسة لموضوع حكم التداوي ونظرة الإسلام إليه، وحكم التداوي بالأعضاء البشرية، وآراء المجيزين والمانعين لذلك وأدلتهم، والموازنة بين تلك الآراء، وبيان الراجح منها. وخلصت الدراسة إلى الحد من التساهل في إباحة التداوي بالأعضاء، وتحريم بيع أو هبة أعضاء الإنسان.

## مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد:  
 فمع التقدم العلمي في المجالات الطبية، وازدهار العمليات الجراحية المختصة بنقل الأعضاء والأجزاء البشرية من جسم إنسان، وزرعها في جسم إنسان آخر، للتغلب على بعض الأمراض المزمنة أو المستعصية، مثل زراعة الكلية والكبد والقلب ونخاع العظام والرتتين والأذن وترقيع الجلد والقرنية وغير ذلك مما يطمح إليه الأطباء من جراء التطور السريع والتقدم الكبير في تحسين ظروف الحياة، وتخفيف الآلام، والتغلب على الأمراض التي كانت في حكم المينوس من سفانها، نرى أن ذلك كان ولا زال مثار جدل كثير وخلافاً شديداً بسبب ما أثير حولها من مشكلات كثيرة تتصل بمدى شرعية هذه العمليات الجراحية، واحتدم الجدل الطبي والفقهني في تلك العمليات الجراحية وكثر الخلاف بين علماء الشريعة والمفكرين والأطباء والقانونيين و في مدى شرعية تلك العمليات الجراحية، ولازال الخلاف قائماً لاسيما بين علماء الشريعة الإسلامية، ولما يحسم بعد، ذلك أن العمليات الجراحية ذات حساسية شديدة، لاتصالها المباشر بحق الله تعالى المتعين في تكريم الإنسان حياً وميتاً، واتصالها المباشر بجسم الإنسان، وحقوقه المادية والمعنوية ومنها حق التكامل الجسدي. وهذا الحق مشترك بين حق الله والحق الشخصي، ومن ثم ليس للإنسان أن يتصرف في جسده إلا بإذن الله، فليس للإنسان أن يتلف أعضاء جسمه، أو يلحق بنفسه ضرراً أو إيذاءً، لأن سلامة حياته وجسده حق مشترك بينه وبين ربه، ثم إن تلك العمليات الجراحية قد انساققت وراء الطموحات الطبية، والنظريات العلمية البحتة، القائمة على فلسفات وضعية علمانية لا دينية أفقدت الإنسان كرامته، وجعلت من البعض محلاً للابتذال وإيراد عقود المعاملات المالية على أعضائه في حياتهم، أو بعد مماتهم، كل ذلك كان مدعاة للجدال والخلاف في مشروعية تلك العمليات الجراحية المختصة بالتداوي بالأعضاء والأجزاء الآدمية، ومما يجب أن لا يغيب عن الباحثين أن مسألة التداوي بأعضاء الآدمي وأجزائه، ليست مسألة مستحدثة في الإسلام ولا هي مما غاب عن البحوث الفقهية لدى فقهاء المسلمين المعترين، وعليه لا بد من مراعاة الضوابط الشرعية الصحيحة في هذه المسألة، فالإسلام قد أولى الجانب الصحي اهتماماً بالغاً، واعتنى بصحة الإنسان وجسده عناية فائقة، وجعل صحة الأبدان من لوازم كمال التدين. وضوابط الإسلام في التداوي أشمل وأكمل وأصلح للإنسان، لأن الإسلام من لدن اللطيف الخبير، والعلم المادي قاصر محدود لا يتأتى له الإحاطة بأحوال العباد ومصالحهم الدنيوية والأخروية. ذلك أن انسياق البشرية وراء التقدم العلمي والتماذي في جراحة نقل الأعضاء وزراعتها في ظل تعييب

الإسلام عن الحياة ومجافة شرعته ومنهاجه في الأنشطة الحياتية، أفقدها إنسانيتها، وأهدر كرامتها، بإدراج البشر في دائرة المعاملات المالية تحت مسمى التبرع بالأعضاء الأدمية أو الاتجار بها على أيدي المتنفذين العلمانيين الذين بأيديهم مقاليد الأمور، ويسوقون البشرية إلى مستقبل مظلم ومصير مخيف، وهم يحسبون أنهم يعلمهم يتحكمون في كل شيء، ويقدرّون على كل شيء، ويجلبون الخير لأنفسهم وللآخرين، وهم في غفلة عن سوء ما يجلبونه من مفساد وويلات على أنفسهم وعلى غيرهم وفي هذا يقول علام الغيوب: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ \* وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ \* وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)<sup>(١)</sup>، ويقول سبحانه: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا \* الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)<sup>(٢)</sup>. إذ أصبح الإنسان بذلك محلاً للابتذال وإيراد العقود عليه، وذلك الخسران المبين.

وبناء على ما تقدم فإنه يتوجب على الباحثين والمهتمين بالقضايا الإنسانية أن يجعلوا الإسلام هو كز الرنيس في توجهاتهم الفكرية، وضوابطهم السلوكية لعلهم يقدمون بدائل إسلامية تنتظم على أساسها مكتسبات الإنسان المعرفية في كل مجال من مجالات النظر والتطبيق.

واتساقاً مع هذا الفهم تأتي هذه الدراسة بهدف الوصول إلى رؤية إسلامية في مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية التي قد اضطربت فيها الآراء، واشتد فيها الخلاف، ولم يحسم بعد لعلها تُقدّم مساهمة في بلورة وجهة النظر الإسلامية الأصيلة في المسألة، وتساعد في التعرف على الضوابط الشرعية التي يجب على الأطباء والجراحين، والمتصرفين بالأعضاء البشرية، أن يضعوها نصب أعينهم إلى جانب رغبتهم في تحقيق مصالح العباد في السلامة والعافية، ودرء مفسدات الأمراض والأسقام. ويمكن تحقيق ما يليه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ١- هل الإنسان حرّ التصرف في جسده؟ أم أنه مقيد بالأحكام الشرعية؟
  - ٢- وهل الأعضاء البشرية محل لإيراد العقود المالية عليها؟
  - ٣- وهل التبرع بأعضاء الإنسان أو بيعها لتزرع في جسم آخر مما يخل بمبدأ التكامل الجسدي والكرامة الإنسانية ويفقد الإنسان مركز الخلافة والاستخلاف في الأرض الذي بوأه الله إياه؟
- والدراسات السابقة التي ستستفيد منها الدراسة للإجابة هذه التساؤلات كثيرة أهمها:

- أ- المصادر الفقهيّة من مثل المذهب، للشيرازي، المغني، لابن قدامة، المحلى، لابن حزم، المسيل الجرار، للشوكاني، قواعد الأحكام، لابن عبد السلام، الفتاوى الهندية، للشيخ النظام، تكملة البحر الرائق، للطوري، فتح القدير، لكمال الدين بن الهمام، المبسوط، للسرخسي، حاشية ابن عابدين.
- ب- الدراسات المعنية بالمسألة: نقل وزراعة الأعضاء الأدمية من منظور إسلامي، عبد السلام السكري، عمق الإنسان في الشريعة الإسلامية (غرس الأعضاء)، زياد صبحي علي ذياب، حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، عقيل بن أحمد العقيلي، حكم التبرع بالأعضاء، بحث منشور في مجلة الحقوق سنة ١٢ - عدد ٣ - ١٩٨٨م، محمد نعيم ياسين، زرع الأعضاء في الشريعة، السرطاوي، التداوي ونقل الأعضاء، تقي الدين النبهاني، مجلة النشرات الفكرية، ومع ما في هذه الدراسات من قيمة علمية، وفائدة كبيرة للبحث، غير أنها في معظمها يغلب عليها الطابع الفقهي القائم على الملازمة بين الإسلام والقوانين الوضعية، والانسحاق وراء التبريرات للتطبيقات الطبية، بتطبيقات فقهية منتزعة من أقاويل وآراء مبنية على مقاصد شرعية عامة، أو مقاييس عقلية على تفرعات فقهية سابقة، مثل شق بطن المرأة الميتة لاستخراج جنينها الحي، أو شق بطن الميت لاستخراج ما ابتلعه من مال أو جواهر حال حياته، وبناء أحكام التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية على ذلك. فكانت تلك الآراء باعثة على الجدل المثير حول مدى مشروعية هذه التطبيقات في الفقه الإسلامي وقواعده الأصولية المستقرة. لذا فإن هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث لاستكمال الرؤية الإسلامية القابلة للتبني واقعياً وعملياً في المجالات الطبية والقانونية بشكل قاطع للجدل وحاسم

والمنهجية التي ستتبع في الوصول إلى الرؤية الإسلامية في مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، تتلخص في استخلاص الأحكام والضوابط الشرعية من الأدلة الشرعية المعتبرة إسلامياً، ودلالاتها

الشرعية بحسب الأساليب العربية في الفهم والاستنباط، وبحسب الدلالات الشرعية الإصطلاحية التي جاءت بها الرسالة الإسلامية، بأسلوب تحليلي استنباطي، متوخياً صحيح النظر في الأدلة الشرعية، ودقة التطبيق للقواعد الفقهية على فروعها ومسائلها ذات العلاقة بقضية التداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية. ولاستيفاء الموضوع حقه جعلت الدراسة في مطلبين مصدرين بمقدمة ومنتهين بخاتمة على النحو

**المقدمة:** وتضمنت الإطار النظري للدراسة، ومبرراتها، وأهميتها، ومشكلتها، والدراسات السابقة وبيان قيمتها العلمية وفائدتها في الدراسة ونواقصها، والمنهجية التي ستسير عليها الدراسة لاستكمال الدراسات السابقة وسد النقص فيها، إلى جانب الخطة التفصيلية لمفردات المادة العلمية.

**المطلب الأول:** نظرة الإسلام للتداوي وحكمه بشكل عام، ويشتمل على بيان مفهوم التداوي والحكم الشرعي فيه.

**المطلب الثاني:** الحكم الشرعي في التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، وقد استعرض فيه أدلة المجيزين لذلك، وأدلة المانعين والموازنة بين وجهتي النظر هذه، والخروج بالرأي الراجح في المسألة على قوة الأدلة الشرعية ودقة فهمها.

**أما الخاتمة:** فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة أملاً أن تكون الدراسة قد أدت غرضها في تقديم وجهة نظر إسلامية سديدة حول ما يُثار من مشكلات كثيرة تتصل بمدى شرعية التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، والكمال لله وحده، والله ولي التوفيق ... والحمد لله أولاً وآخراً.

### المطلب الأول

#### التداوي وحكمه في الإسلام:

من المفيد في الدراسة الإشارة إلى معنى التطبيب والتداوي في اللغة والاصطلاح. فذلك من لوازم

#### التطبيب والتداوي لغة:

الطب والتداوي متلازمان في الاستعمالات اللغوية كما ذكر ابن حجر وغيره في هذا : (إن الطب يقال بالاشتراك للمداوي وللتداوي ...) (١). وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: (التطبيب: المداواة، يقال: طبب فلان فلاناً: داواه. وقيل: يستطب لوجعه: أي يستوصف الأدوية أيها يصلح لدائه ... والتداوي: تعاطي الدواء، ومنه المداواة: أي المعالجة ... يقال: فلان يداوي: أي يعالج) (٢). وبهذا القول جاءت القواميس والمعاجم اللغوية على ما جاء في لسان العرب وغيره من معانٍ للتطبيب والتداوي: (... طلب الدواء لعلاج الجسم والنفس، يقال: طبه طباً: ... وطب المريض: داواه وعالجه، واستطب دائه: استوصف الطبيب في الأدوية أيها أصلح لدائه ... : ... يعالج ... الطب: علاج الجسم والنفس ... والتداوي: تعاطي الدواء، ومنه المداواة: (...). وليس هذا هو المعنى الوحيد للتطبيب والتداوي في اللغة العربية، وإنما تدور على معانٍ أخرى متعددة، أي أنها من الألفاظ المشتركة فمثلاً من معاني الطب الأخرى: الرفق، والحدق والمهارة في العلم، والطوية والشهوة والإرادة، والسحر.

: تناول الدواء، وتعهد الفرس بما يقويه ويجمله. في هذا الخصوص يقول

الفيروز أبادي: (...): ... والشهوة والإرادة، والشأن والعادة، ... والحداقة والمهارة ...) (٣).

وقد أكد ذلك ابن حجر نقلاً عن أهل اللغة فقال: (... إن الطب يقال بالاشتراك للمداوي وللتداوي وللدواء، ويصاحف من الأضداد، ويقال أيضاً للرفق والسحر، ويقال للشهوة ... وللحدق بالشيء، والطبيب الحاذق في كل شيء، وخصّ به المعالج عرفاً ...) (٤).

إذن فقد استقر المعنى في التطبيب والتداوي عرفاً على المعالجة ووصف الدواء المناسب لعلاج الأمراض الجسدية والنفسية، ولا ينصرف معناهما لغير ذلك بحسب الدلالة العرفية في التداول والاستعمال

**معنى التطبيب والتداوي اصطلاحاً:** باستقراء الاستعمالات اللغوية والاصطلاحية للتطبيب في هذا الخصوص جاء فيها: ( طب: علاج الجسم والنفس، ... والتداوي تعاطي الدواء ومنه المداواة: أي المعالجة، يقال: فلان يداوي: أي يعالج، والتطبيب: المداواة... )<sup>(٨)</sup>. وقال داود الأنطاكي: (التداوي: معالجة الجسد لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء مفسد المعاطب والأسقام)<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن خلدون: (صناعة الطب: هي صناعة تنظر في بدن الإنسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة للأصحاء ودفع المرض عن المرضى بالمداواة...)<sup>(١٠)</sup>. وصفوة القول في معنى التطبيب والتداوي، أنهما يتطابقان في معالجة جسد الإنسان ونفسه لجلب مصالح السلامة والعافية، ودرء مفسد المعاطب والأسقام الجسدية والنفسية، وفي هذا السياق يقول ابن قيم الجوزية: (فكان من هديه  $\rho$  فعل التداوي في نفسه، والأمر به لمن أصابه مرض من أهله وأصحابه...)<sup>(١١)</sup> ويقول ابن حجر العسقلاني: (... إن الطب يقال بالاشتراك للمداوي وللتداوي ... إن النبي  $\rho$  قال لرجلين: أيكما أطب؟ قالوا: يا رسول الله وفي الطب خير؟ قال: "أنزل الداء الذي أنزل الدواء"<sup>(١٢)</sup>. فبهذا يكون التطبيب والتداوي في اللغة والاصطلاح بمعنى واحد حيث أنهما قد استعملا عرفاً في معنى المعالجة والمداواة للأمراض الجسدية العضوية، أو الأمراض النفسية التي تعرض للإنسان في حياته.

### حكم التطبيب والتداوي بشكل عام:

اختلفت عبارة الفقهاء في حكم التداوي في ذاته، هل هو واجب أو مندوب أو مكروه أو مباح. لقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن التداوي ليس بواجب، ومع ذلك لم يتفقوا على حكم محدد فيه، فمنهم من قال بأنه مندوب، ومنهم من قال بإباحته، ومنهم من قال بكرهه أي ذهب إلى أن ترك التداوي أفضل من فعله، فالشافعية يذهبون إلى أن التداوي مندوب إليه، أما الحنفية فذهبوا إلى القول بأن التداوي يقارب الوجوب، وأما المالكية فقالوا بإباحته، والحنابلة نقلوا عن أحمد روايتين، إحداهما تقول بأن التداوي رخصة، وتركه درجة أعلى، والرواية الثانية تقول: يباح التداوي، وتركه أفضل، وعليه لم يذهب أحد من أئمة المذاهب وفقهائها إلى القول بوجوب التداوي بشكل عام، ويتأكد هذا الاستنتاج بقول ابن تيمية: (التداوي غير واجب ومن نازع فيه خصمته السنة في المرأة السوداء التي خيرها النبي  $\rho$  بين الصبر على البلاء ودخول الجنة، وبين الدعاء بالعافية فاخترت البلاء والجنة ولو كان التداوي واجباً لم يكن للتخيير موضع كدفع الجوع ... ولست أعلم سائلاً أوجب التداوي وهذا هو المنصوص عن أحمد...)<sup>(١٣)</sup>. وقول الشاطبي: (... ولذلك لما لم يكن التداوي محتماً تركه كثير من السلف الصالح، وأذن النبي عليه الصلاة والسلام في البقاء على حكم المرض، كما في حديث السوداء التي كانت تصرع، وسألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو لها فخيرها في الأجر مع البقاء على حالتها، أو زوال ذلك، وكما في الحديث: "يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: الذين لا يكتون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون" ... ويتأيد بالنسب، كما في التداوي حيث قال صلى الله عليه وسلم: "تداؤوا فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء" وأما إن ثبتت الإباحة فالأمر أظهر...)<sup>(١٤)</sup>. وقول الشربيني: (ويسن التداوي للمريض لخبر: "إن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً إلا الهرم"، ... قال في المجموع: فإن ترك الدواء توكلاً فهو أفضل فإن قيل: إنه صلى الله عليه وسلم رأس المتوكلين، أوجب بأنه فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز، ونقل القاضي عياض الإجماع على عدم وجوبه، ... ويكره إكراه المريض على التداوي...)<sup>(١٥)</sup>. وقول الذهبي: (نقل علاء الدين ابن البيطار: قال: أجمع المسلمون على أن التداوي لا يجب. فإن قيل ليس الأخذ بالأسباب مطلوباً في الإسلام، فالجواب، نعم: لكن المطلوب شرعاً، منه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب أو مباح، كفعل أسباب الشفاء من المرض لما تقدم من دليل السنة والإجماع...)<sup>(١٦)</sup>.

فعلى ضوء هذه النقولات الفقهية نخلص إلى القول بأن حكم التداوي بشكل عام، في المنظور الإسلامي يتراوح بين الندب والإباحة في الغالب، وقد اتفقت كلمة الفقهاء على عدم وجوبه، وذهب بعضهم إلى القول بأن ترك التداوي أفضل من التداوي، وفي هذا الخصوص يقول الذهبي: (... وذهبت طائفة إلى أن ترك التداوي أفضل ... "العلاج رخصة وتركه درجة" وسئل أحمد في الرجل يمرض يترك الأدوية أو يشربها فقال: إذا توكل فتركها أحب إليّ والدليل عليه ... قصة المرأة التي تصرع، وحديث السبعين (١٧). ويقول النبهاني: (... لم يذهب أحد من فقهاء المذاهب وأئمة الفقه إلى القول بوجوب التداوي ...

الشرعية في هذا الخصوص لم يرد فيها أي أمر بوجوب استعمال الدواء وكل ما فيها إرشاد بأن لكل داء دواء يشفيه بإذن الله تعالى، وتوجيه للعباد إلى ربط الأسباب بالمسببات، وأن ربط الأسباب بالمسببات لا يتنافى مع التوكل على الله، فكل ذلك مما قدره الله ... ثم إن الأدلة الأمرة بالتداوي ينصرف فيها الطلب عن الوجوب إلى الندب بغزينة ورود أحاديث ترغب في ترك التداوي توكلًا على الله لحديث الذين يدخلون الجنة بغير حساب لأنهم لا يتداوون، بل يتركون التداوي ويتوكلون على الله في الشفاء، وحديث المرأة وتخييرها بترك التداوي والصبر على البلاء ولها الجنة، أي إن ترك التداوي خير وأفضل من التداوي، وبذلك يكون الأمر بالتداوي منصرفًا إلى الندب وليس واجبًا، وهذا ما جعل الأئمة والفقهاء يذهبون إلى عدم وجوب التداوي، وجعل الإمام أحمد يذهب إلى القول (...)<sup>(١٠)</sup>.

والذي ينبغي الإشارة إليه في هذا المقام أن هذا الحكم في حق المريض نفسه أما ولي المريض فيجب عليه مداواة من يتولاه من الزوجة والأبناء والوالدين ونحو ذلك ممن هم داخلون في ولايته أو يتوجب عليه الإنفاق عليهم، وكذلك يجب على خليفة المسلمين توفير التطبيب لكل أبناء رعيته تحقيقاً لمصالح العباد الذين هم من رعيته لقوله صلى الله عليه وسلم: (ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالرجل في أهله راع وكلكم مسئول عن رعيته ... والإمام راع وهو مسئول عن رعيته).

### المطلب الثاني

### وجهة نظر الإسلام في التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية

#### تمهيد:

مع التقدم والإزدهار العلمي في العديد من المجالات، وكثرة التطبيقات العلمية في الجوانب الحياتية المتنوعة، ولاسيما المجالات الطبية، حيث ظهرت عمليات جراحية تهدف إلى التغلب على كثير من الأمراض المزمنة والمستعصية من خلال نقل الأعضاء والأجزاء الأدمية بين الأحياء أو من شخص مشرف على الموت، أو محكوم عليه بالموت، لغرض زراعتها في جسم شخص آخر بدلاً عن عضو تالف أو ضعيف، سواءً بالتبرع أو بالبيع أو بالاستيلاء والغصب وما إلى ذلك من وسائل تمكن من التصرف بالأعضاء والأجزاء الأدمية لأغراض علاجية قد كثرت المساجلات الفكرية، والصراعات القانونية والسياسية والأخلاقية، حول مدى مشروعية مثل هذه العمليات الجراحية، وكان الغالب على هذه المساجلات والصراعات أنها تنتشد حسم الجدل والصراع بقرايح العقول على ضوء النظريات العلمية البحتة، في إطار القيم الحضارية الغربية العلمانية المادية. لذا فإنها لم تستطع حسم الخلاف في المسألة، ولم تصل إلى الحد من الصراعات الفكرية والسياسية والقانونية على العديد من المسائل المتعلقة بها. إذن والحالة هذه أصبح من الضروري بحث هذه المسألة من وجهة نظر الإسلام الذي ارتضاه الله تعالى للناس أجمعين، رحمة منه بعباده، وجعله نوراً لهداية الناس للتي هي أقوم في كل الأنشطة الحياتية، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور بإذن الحكيم الخبير سبحانه. وفي هذا الخصوص يقول سبحانه وتعالى: (...قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ اللَّهِ نُورٌ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)<sup>(١١)</sup>. وترجع أهمية تحكيم الإسلام في مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، لكونه يمتلك الحقيقة المعرفية المستمدة من الوحي الإلهي الذي لا يأتيه الباطل في أي تصور من التصورات عن الكون والإنسان والحياة، ولكونه من لدن اللطيف الخبير الذي يحيط علمه إحاطة شاملة بمصالح الإنسان في الكون والإنسان والآخر - أي في الدنيا والآخرة - قال سبحانه: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)<sup>(١٢)</sup>.

وبناء على ذلك فإن بناء المعرفة أياً كان نوعها على وجهة نظر الإسلام في الحياة يوجهها حتماً توجيهاً سديداً، وترتقي بحياة الإنسان وتحقق له الطمأنينة والسعادة في الحياة، وتضع حداً للعديد من المشكلات التي تُثيرها مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية في الإطار المعرفي العلماني المادي، وفي هذا الخصوص يقول عبد السلام السكري: (... إن المعرفة أياً كان نوعها لا تصل بالإنسان إلى الغايات الطبية والإنسانية إلا إذا وجهت توجيهاً سديداً، ولا سبيل إلى ذلك إلا بصقلها من معين الوحي الكريم الذي أنار للإنسانية الطريق الصحيح بفضل التشريعات الإسلامية التي ما جاءت إلا لتحقيق الحياة الإنسانية وتسعدها. نقول هذا بمناسبة أن هذا العصر الحديث يشهد حلقة من حلقات الصراع بين العلم المادي البحت

النابع أصلاً من الحضارات الغربية، وبين ضوابط التشريع الإسلامي النابعة أساساً من الوحي الإلهي الذي لا شك فيه، ولا ريب أن الله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيء علماً ... فالعلم وحده لا يدرك الآثار البعيدة للعمل الطبي، أما الشرع حيث جاء من لدن علام الغيوب راعي مصالح العباد في أجلهم وعاجلهم على السواء وقد قال سبحانه: (وَمَا أوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)<sup>(١)</sup>، فالإسلام ينظر إلى الإنسان نظرة شاملة كاملة تتناول كل جوانب حياته وأحواله التي يخفى بعضها على العلم المادي ... ومن هنا فإن الشريعة الإسلامية تأتي أن يعامل الإنسان معاملة الأموال أو دخوله في دائرة الأعمال التجارية كما يحدث ممن يُعلنون عن التبرع ببعض الأجزاء الأدمية مقابل مبلغ من المال (...)<sup>(٢)</sup>.

وتأسيساً على ما أسلفنا وضع هذا المطلب بغية الوصول لوجهة نظر يمكن وصفها بأنها إسلامية، تصلح أن يتوجه بحسبها كل من يعنيه التقيد بشرعة الله ومنهاجه، في العلوم الطبية وتطبيقاتها المتعلقة بجسم الإنسان، وما تقتضيه العمليات الجراحية المتعلقة بنقل الأعضاء والأجزاء البشرية من جسم إنسان لزرعها في جسم آخر لأغراض علاجية، ويمكن توظيفها في تقريب وجهات النظر المتباينة في مسألة نقل الأعضاء الأدمية من شخص معاق، إلى شخص آخر مريض سواء بالتبرع أو بالبيع أو بأي وسيلة من الوسائل المتاحة في التطبيقات الطبية الحديثة. ومن هنا فإن الأمر يستلزم الوقوف على آراء المجيزين للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية وأراء المحرمين للتداوي والعلاج بالأعضاء والأجزاء الأدمية وأدلتهم، والموازنة بين تلك الآراء والتوفيق بينها للوصول إلى الرأي الراجح المؤسس للملامح الأصلية لوجهة نظر إسلامية صائبة في المسألة.

وبذلك يكون ترتيب هذا المطلب على النحو الآتي:

### المجيزون للتداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي وأدلتهم الشرعية:

إن التداوي بأعضاء الأدمي وأجزائه قضية جدلية قديمة حديثة، ولا تزال مثاراً للجدل بين علماء الشريعة الإسلامية، ولا زال الخلاف موجوداً بين الذين يبيحون ذلك فيما بينهم، على كثير من الإشكالات الواردة على مشروعية بعض الأمور والقضايا والملاسات الناشئة من جراء الممارسات الطبية، وغير الطبية، للحصول على الأعضاء والأجزاء الأدمية اللازمة في التداوي والعلاج، هذا فضلاً عن الخلاف القديم الجديد على هذه القضية بين المبيحين وبين المحرمين للتداوي بأعضاء الأدمي وأجزائه، ولما تحسم هذه القضية بعد ولا على أي صعيد من الصعد، ولعل عدم حسمها راجع إلى الاختلاف بينهم على مدى صحة الأدلة المعتمدة في هذا الخصوص، ومدى مشروعيتها في الدلالة على نقل الأعضاء الأدمية بين الأحياء بالتبرع أو البيع، أو بين مشرف على الموت، وبين حي لعلاجه بها ونحو ذلك مما تستدعيه قضية التداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي، هذا إلى جانب كثير من المسائل الشرعية التي فيها تعارض صريح مع وجهة نظر الإسلام فيما كرامة الإنسان ومعصوميته وحقه في التكامل الجسدي، وما إلى ذلك من مسائل تستدعي إثارة مشكلات كثيرة تتصل بمدى شرعيتها أو عدم شرعيتها في الإسلام. ومن هنا فإن حسم الجدل في المسألة يحتاج إلى مزيد من البحث، وصحيح نظر في الأدلة الشرعية، ودقة في إنزال الحكم على واقعه، ودقة في وضع التطبيقات الفقهية في موقعها الصحيح، المتناسب مع القواعد الفقهية العامة أو الكلية، لذا فإن الدراسة سوف لا يقتصر فيها على سرد الآراء فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى مناقشة الآراء للوقوف على الراجح منها لدى العلماء الذين يبيحون التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، حيث أن معظمهم قد اعتمد على عمومات شرعية، وقواعد شرعية كلية، ولم يعتمدوا على أدلة شرعية مباشرة في ذات المسألة، إلى جانب اعتمادهم على آراء فقهية قاسوا عليها أحكامهم في المسألة التي نحن بصدددها. وأشهر الأدلة التي بنى عليها إباحة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية قديماً وحديثاً هي:

أولاً: الضرورات تبيح المحظورات.

ثانياً: عموم الأدلة الشرعية التي تدعو إلى الاهتمام بصحة الإنسان، وتدعو إلى معالجة الأمراض بما يشفيها ولو كان حراماً في الأصل.

: مقاصد الشريعة التي تولي المصالح العامة لبني الإنسان عناية فائقة، والتي منها: وسلامتها.

: الاعتماد على أقوال الفقهاء الذين قاسوا مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية على شق بطن الأم المشرفة على الموت، أو المتوفاة لإخراج جنينها الحي، أو شق بطن الميت لاستخراج ما ابتلعه من مال أو جواهر.

: دعوة الإسلام للتضحية، والإيثار، والتعاون، والتضامن، وإغاثة الملهوف، والسير في قضاء الحوائج والمنافع للناس، هذه هي الأدلة التي يستند إليها المجيزون للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية بحسب ما تقرره الدراسات الواردة في هذا الخصوص، من مثل مجلة المجمع الفقهي الإسلامي التي جاء فيها: (... المبيحون وأدلتهم: يأخذ حكم تشريح جثة الأدمي لأغراض إنسانية، حكم نزع عضو أو جزئه من الإنسان لأجل زراعته في جسم إنسان حي، قد اضطر أو احتاج لذلك العضو ... تصلح معظم أدلة الإباحة في مسألة نقل أعضاء الموتى، لأن تكون أدلة لجواز تشريح جثة الأدمي، والتي منها: قواعد الشريعة الكلية، ومقاصدها العامة ... وثمة مسائل فقهية ذكرها فقهاء المذاهب يمكن لمسألة تشريح جثة الميت أن تقاس عليها من حيث الجواز، وهذه المسائل هي:

- ١- مسألة تترس الكفار بأسرى المسلمين فقد رجح كثير من الفقهاء رمي الترس إيثارا للمصلحة العامة.
  - ٢- مسألة شق بطن من ماتت وفي بطنها جنين حي، تقديمًا لمصلحة الحي على مصلحة الميت.
  - ٣- مسألة أكل المضطر لحم آدمي ميت.
  - ٤- مسألة إلقاء ركاب سفينة أحد ركابها في البحر إذا كان لا نجاة لهم إلا بالقاء واحد منهم بالقرعة إيثاراً
  - ٥- مسألة جواز رمي المشركين بالمنجنيق بما فيهم النساء والأطفال.
- ومسائل التشريح هذه تدخل فيما سبق بيانه من القواعد الكلية والمسائل الفقهية (... ) ( ) .  
السكري في قوله: ( رأي المجيزين وحججهم:

: التبرع للمريض بعضو إنسان سليم جائز شرعاً، متى كان

ذلك مفيداً للمريض وبشرط ألا يؤدي إلى الإضرار بالمسلم. وسند هذا الرأي ... أنه جاء في فقه الشافعية والزيدية يجوز أن يقطع الإنسان الحي جزء من نفسه ليأكله عند الضرورة ليدفع به المخصصة إذا لم يجد ما يأكله لا حلالاً ولا حراماً بشرط أن يكون الضرر الناشئ من القطع أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل، وتخريجاً على هذا فإنه يجوز أن يتبرع شخص بجزء من جسده ... كما تعرض لبعض الأمور التي قاس عليها جواز التبرع بالأعضاء الأدمية مثل الجهاد بالنفس وتعرضها للقتل وما أوجبه الإسلام في شأن الغرقى ..<sup>(٢٤)</sup> وكذلك الذي أورده عقيل العقيلي في نفس الاتجاه كان في غاية التطابق مع ما أشرنا إليه أنفاً حيث قال: (في ذكر أدلة المجيزين للتداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي: ... استدلوا بما فهموه من آيات الضرورة كقوله تعالى: (...فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)<sup>(٢٥)</sup>، (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ)<sup>(٢٦)</sup>، ... ومما فهموه من السنة النبوية أن النبي صلى الله عليه وسلم: " رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في لبس الحرير من حكة كانت بهما (... )<sup>(٢٧)</sup> .

... وبعموم قواعد الشريعة مثل: الضرورات تبيح المحظورات، والضرر يُزال، والمشقة تجلب التيسير، تحقيق أعلى المصلحتين، وارتكاب أخف الضررين، والحاجة تنزل منزلة الضرورة، درء الضرر الأعظم بالضرر الأخف، ... ولمدلول ما تقدم جاز أكل الميتة لدفع المخصصة، ... وأفتى البعض بقتل المسلمين إذا تترس بهم الكفار حال الحرب، ... وأجاز بعض العلماء إلقاء أحد ركاب السفينة في البحر بالقرعة إذا غلب على الظن نجاة الباقين، وأفتى البعض بجواز أكل الميت غير المعصوم عند الضرورة، وأفتى البعض بأكل الميت المعصوم إذا لم يوجد غيره، واحتجوا أيضاً بالنصوص الدالة على الإيثار (... )<sup>(٢٨)</sup> .

بناء على ما جاء في هذه الدراسة من آراء وأدلة المبيحين للتداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي نخلص إلى القول بأن هذا الرأي تنقسه الدقة والموضوعية، ويفتقر إلى التقعيد الشرعي الصحيح، وغير منضبط بقواعد الاستنباط الشرعي الصحيح من الأدلة الشرعية في المسألة، وإنما هو رأي قائم على الموازنة والتلفيق والمقايسة العقلية غير المنضبطة بالقياس الشرعي القائم على تحديد الحكم وفق العلة الشرعية المستوفية لشروط العلة التي هي ركن من أركان القياس. وبدون ذلك فلا محل للقياس، وعليه فإن هذه

المسألة تحتاج إلى تفصيل، وبحث كل حالة على حدة، ووضع كل حالة في سياقها وإطارها الشرعي الصحيح، حيث أن مسألة التداوي بشكل عام، غير مسألة التداوي بنقل الأعضاء، وزراعتها، فمسألة نقل الأعضاء وزراعتها تقتضي معرفة مصدر هذه الأعضاء، وهل هي مأخوذة من حي أم من ميت؟ وهل صاحب هذه الأعضاء معصوم الدم؟ أم مهدر الدم؟ وما إلى ذلك من أمور لها تأثير على الحكم الشرعي في المسألة، سنعرض لها عند الموازنة بين آراء كل من المحرمين والمجيزين للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية.

المحرمون للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية وأدلتهم: المتتبع لما قاله فقهاء المسلمين بهذا الخصوص يجد أن فقهاء الحنفية، وجمهور الشافعية، والحنابلة حرّموا التداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي، وبعض الشافعيين أجازوا ذلك بشروط، وكان مستندهم في التحريم معصومية الإنسان وكرامته وصيانتته عن الابتذال حيا وميتا، وفي هذا الخصوص قال الشيخ نظام: (... والانتفاع بأجزاء الأدمي لم يجز قيل للنجاسة، وقيل للكرامة وهو الصحيح) (٣٩). وقال السكري: (وقد تتبعنا كتب الفقه لتتعرف على آراء الفقهاء في مسألة التبرع بجزء الأدمي لآخر... فلم نجد منهم أحدا قال بجواز قطع جزء لأدمي آخر ولو كان مضطرا إليه، سواء كان بهدف أكله للمضطر في المخصصة أو للتداوي به... وقد عللوا هذا... بأنه لا يباح شيء من الأدمي المعصوم الحي في الاضطرار كرامة له وصيانة عن الابتذال سواء كان مسلما أو كافرا معصوما كالذمي والمستأمن، وقالوا أن المعصوم الحي مثل المضطر فلا يجوز للمضطر إبقاء نفسه بإتلاف غيره...) (٣٠). وقد نص جمهور الفقهاء صراحة على حرمة تبرع إنسان بجزء من جسده لآخر مهما كانت درجة الاضطرار، لأن الله كرم الأدمي، وتأسيسا على أن ليس للإنسان سلطانا على جسده سوى المنفعة ضمن الضوابط الشرعية، وفي هذا السياق يقول النووي: (... ولا يجوز للمضطر أن يقطع لنفسه من معصوم غيره بلا خلاف، وليس للغير أن يقطع من أعضائه شيئا ليدفعه إلى المضطر بلا خلاف...) (٣١).

ويقول صاحب كشاف القناع عن متن الإقناع: (... ولا يجوز التداوي بشيء محرم أو بشيء فيه محرم... لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تتداووا بالحرام" (٣٢) ويقول صاحب المغني: (... وإن لم يجد إلا آدميا محقون الدم لم يباح له قتله إجماعا ولا إتلاف عضو منه مسلما كان أو كافرا لأنه مثله فلا يجوز أن يبقى نفسه بإتلافه وهذا لا خلاف فيه...) (٣٣) ويقول ابن حزم: (كل ما حرم الله عز وجل من المأكول والمشرب... فهو كله عند الضرورة حلال حاشا لحوم بني آدم وما يقتل بتناوله، فلا يحل من ذلك شيء أصلا لا بضرورة ولا بغيرها... وأما استثناء لحوم بني آدم فلما ذكرنا قبل من الأمر بمواراتها فلا يحل غير ذلك) (٣٤)، نستخلص من هذه النقول الفقهية أنه لا يجوز التداوي بأعضاء الأدمي وأجزائه وذلك لأن الأدمي مكرم، ولأنه معصوم الدم، ولأن أكل لحمه حرام لا يحل، ولحرمته حيا وميتا لذا قال صلى الله عليه : (كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم) (٣٥).

هذا بالإضافة إلى أن الإسلام حمى الكيان البدني للإنسان، بمنع الاعتداء عليه من قبل الإنسان نفسه ومن قبل غيره، ورتب على ذلك عقوبات دنيوية وأخروية، وموضوع نقل الأعضاء والأجزاء الأدمية للتداوي بها يتصل مباشرة بحرمة جسد الإنسان وكرامته. وذلك مما يتعلق به حق الله تعالى.

كل ذلك يقتضي حرمة الأدمي وصيانتته عن الابتذال والعبث بأعضائه وأجزائه، بالاتجار بها أو هبتها، وعدّها في حكم قطع الغيار، أو في حكم العقاقير الطبية، وإدراجها في دائرة المعاملات المالية، ومن هنا جاءت الدلالات الشرعية بحماية النفس الإنسانية وإجلالها عن عبث العابثين، فأحاطتها بسياج من الحماية والرعاية والعديد من الضوابط الشرعية التي أشار إليها جمهور الفقهاء في مستندهم على تحريم التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، ولهذا كله يتأيد القول بأن حكم التداوي بأعضاء الأدمي وأجزائه، هو الحرمة لدى معظم علماء المسلمين بناء على أن حق الله المتعلق بجسد الإنسان يمنع من التصرف بأعضاء وأجزاء الإنسان على هذا النحو، حفاظا على كرامة الإنسان، ويحتم النظرة للإنسان على أنه ليس شخصا قانونيا، له حقوقه، وعليه التزاماته فحسب، وإنما هو فوق ذلك وقبله هو (عبد الله) يجب عليه أن يراعي حق الله في كل التصرفات والأعمال، لذلك أوجب الله تعالى على العباد التقيد بالأحكام الشرعية في كل ما يصدر عنهم من الأقوال والأعمال قال سبحانه: (فوربك لنسألنهم أجمعين، عما كانوا يعملون) (٣٦).



ولما كانت مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية لصيقة بجسد الإنسان وتتزامن فيها أدلة الحظر والإباحة فقد ذهب فريق من العلماء قديما وحديثا إلى حرمة نقل الأعضاء من إنسان لآخر تلافيا لهلاكه، سواء أكان الإنسان صاحب العضو حيا أم ميتا، وفريق آخر ذهب إلى عدم جواز نقل الأعضاء من الميت دون الحي، وفريق ثالث، ذهب إلى جواز نقل الأعضاء من الأحياء فقط، بشرط أن لا يؤثر ذلك على إضعاف صحته، أو التأثير عليه مستقبلا بسبب ذلك، وفريق رابع، ذهب إلى جواز نقل بعض الأعضاء كالكلية والقرنية فقط، وفريق خامس، ذهب إلى القول بجواز نقل كل ما يمكن نقله من أعضاء الإنسان، لإنقاذ المسلم من الموت أو العمى ونحو ذلك، وذهب فريق إلى التوفيق في المسألة، ولم يتجرأ على إعطاء رأي فيها، متذرعاً بأن الأمر بحاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص في المسألة، لعله بالإمكان الاستعاضة عن ذلك بالأعضاء الحيوانية أو بأمر اصطناعية.

وصفوة القول في هذه المسألة أنها لا تزال موضعا للخلاف، ومثارا للجدال، الذي يكاد يتمحور في اتجاهين رئيسيين هما:

- أ- الاتجاه القائل بالإباحة لإنقاذ المرضى الذين يشرفون على الموت أو لتيسير سبل العيش، لمن يعانون صعوبة وحرجا في قضاء مصالحهم من ذوي الإعاقات الحركية أو السمعية أو البصرية ونحو ذلك، والقائلون بإباحة التداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية، جعلوا الأمر مشروطا باشتراطات يتحتم مراعاتها، وعدم تجاوزها، ومن أهمها: أولاً: عدم إلحاق الضرر بصاحب - المتنازل عن عضوه أو المتبرع به - . ثانياً: التأكد من انتفاع المنقول إليه بالعضو أي أن يكون فيه إنقاذ حياة المتبرع له، أو معالجة إعاقة العضو المعاق، ثالثاً: أن يكون نقل العضو احتساباً لوجه الله بلا مقابل من باب إغاثة الملهوف أو السير في المعونة على الخير، رابعاً: يفضل إجراء مثل هذه الحالات العلاجية بين الأقارب فالأقربون أولى بالمعروف.
- ب- الاتجاه القائل بالتحريم، بناءً على أن جسم الإنسان ليس محلاً للإهداء أو للبيع، والتنازل عن أي عضو أو جزء منه لا يملكه احد، لأنه حق لله تعالى، وكذلك لأن الله تعالى قد حرم العبث بجسم الإنسان، وجعله موضع احترام وتكريم حيا وميتا، ومع أن لكل مستنده فإن القضية لم تحسم، ولا زالت الحيرة فيها قائمة، والإشكالات حولها كثيرة ومتشعبة، مما يحتم الموازنة بين هذين الاتجاهين ومناقشة آراء كل فريق واستدلالاتهم، وفق الضوابط الشرعية في الفهم والاستدلال، رجاء الوصول إلى رأي راجح، يساهم في بلورة رؤية إسلامية موحدة قائمة على منظومة عقديّة تشريعية تكاملية متتامة النصوص والدلالات، تعالج قضية التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية من وجهة نظر إسلامية خالصة غير متأثرة بالتوجهات العلمانية المادية.

وطوعاً لما أومات إليه الدراسة من تباين في الآراء واختلاف في وجهات النظر حول قضية التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، بين علماء المسلمين قديما وحديثا، مع أنهم جميعاً ينطلقون من وجهة نظر إسلامية، ويحاولون ضبط التعامل مع هذه القضية بالأحكام الشرعية، ويجتهدون في تقريب وجهات النظر المتباينة، ويبدلون قصارى جهدهم لحسم تلك القضية، لا يزال الخلاف في ازدياد، ولا زالت الإشكالات والمشكلات التي تتصل بالموضوع ومدى شرعيته كثيرة ومتشعبة، لذا فإنه يتوجب المقابلة بين وجهات النظر المتباينة، ومحاكمتها على ضوء الأدلة الشرعية المتعلقة بتلك القضية مباشرة، بعيداً عن الطرائق التلغيفية والتوفيقية، وبعيداً عن لي أعناق النصوص وملامتها للمتقاضيات العلمية، والأغراض العصرية، توخياً للوصول إلى رأي إسلامي مستنبت من الأدلة الشرعية المتضمنة للحكم الشرعي في القضية نفسها، لا الأدلة العامة المتخذة مسوغاً لما يراد في الواقع غير الإسلامي، وتأسيساً على هذا التصور نعرض للرأي المبيح للمداواة بأعضاء وأجزاء الأدمي وأدلته، مع مناقشته للوقوف على مدى مشروعيته، كما نعرض للرأي غير المبيح لذلك، ومناقشته للوقوف على مشروعيته، ومحاولة التوفيق بينهما في ضوء النصوص الشرعية، والتطبيقات الفقهية الصحيحة المتعلقة بحق الله وحق الإنسان المتزامنين في حدود التصرف في جسد الإنسان من قبل صاحب الجسد أو غيره.

## الآراء المبيحة للتداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي وحججهم:

مما تقدم عن التداوي بأعضاء وأجزاء الأدميين تبين بأن بعض فقهاء الشافعية أباح التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، إذا وجدت الضرورة وفق ضوابط وشروط ألمحنا إليها في موضعها، وكذلك المجمع الفقهي المعاصرة، والمؤتمرات العلمية الطبية ذات العلاقة بهذه القضية، وغالبية العلماء المعاصرين يذهبون إلى ترجيح القول بإباحة التداوي بالأعضاء الأدمية للضرورة، وهؤلاء الذين أباحوا التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية إنما استمدوا آراءهم مما أثر عن بعض الفقهاء من أحكام لصور من الانتفاع والتصرف بأجزاء الإنسان عند الضرورة، وتعميم تلك الصور على جميع الأعضاء والأجزاء الأدمية المختلفة، جملة وتفصيلاً، تماشياً مع مقتضيات التقدم الطبي في مضمار زراعة الأعضاء، واستجابة لضغط الواقع، بمبررات لا تعدوا المقاييسات على مسائل أوجت إليها الضرورة، من غير مراعاة أحكام الضرورة الشرعية المبيحة للمحظورات الشرعية، ومن غير التقيد بشروط القياس الشرعي، الذي يقتضي وجود علة الأصل في الفرع، ليتسنى تحديد حكم الأصل للفرع لاشتراكهما في علة شرعية واحدة، وأهم تلك المسائل التي قاسوا عليها إباحتها التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، (مسألة تترس الكفار بأطفال ونساء المسلمين الأسرى، ومسألة شق بطن من ماتت وفي بطنها جنين حي لإنقاذ الجنين، ومسألة أكل المضطر لحم آدمي ميت، ومسألة إلقاء أحد ركاب سفينة إنقاذاً للسفينة من الغرق، إن كان ذلك يحقق النجاة من غرقها، إيثارا لمصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، وجواز رمي المشركين بالمنجنيق بما فيهم الأطفال والنساء ودور العبادة، إذا كان ذلك مما يكسر شوكة الكفار، ويحقق النصر عليهم، ومما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) (٣٧). ثم إنهم عضدوا آراءهم بقواعد شرعية عامة، وبمقاصد الشريعة ونحو ذلك مثل قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات، وتقديم أقوى المصلحتين، وارتكاب أخف المفسدتين تقادياً لأشدهما، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح ...) (٣٨). وما إلى ذلك من القواعد التي اتخذوها مستنداً لإباحة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، وبالتدقيق في هذه المبررات التي يستند إليها المبيحون للتداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية، نجد أنها لا تستوفي الشروط الشرعية لمشروعيتها، من حيث أن كثيراً من الضوابط الشرعية المتعلقة بالحقوق الشرعية للصيقة بجسد الإنسان، تمنع من تفعيل تلك المبررات الأنفة، وتحول دون تطبيقاتها على النحو الذي سار عليه أولئك العلماء، في إباحتها التداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية دونما مراعاة لتلك الضوابط، التي تحد من حرية الإنسان في التصرف بجسده وأفعاله، حيث أن الإنسان مقيد في كل ذلك بحق الله في جسده، وفي أفعاله، وحق الله مقدم على ما سواه في كل الأحوال، ولا يتأتى لأحد إسقاط حق الله بحال من الأحوال، اللهم إلا في حالة الرخص الشرعية، على النحو الذي حددته النصوص الشرعية في موضع الرخص الشرعية، أو الاستثناءات الشرعية الواردة على أصل التشريع، مثل المواطن الشرعية التي عرضت لتخصيص العموم، أو تقييد المطلق، أو بيان المجمل، أو تقدير الضرورات بقدرها الشرعي ونحو ذلك، وفي هذا الخصوص يقول الشاطبي وغيره ومن العلماء: (... والأفعال بالنسبة إلى حق الله وحق الأدمي ثلاثة أقسام: أحدهما: ما هو حق الله خالصاً... وأصله التعبد،... والثاني: ما هو مشتمل على حق الله وحق العبد، والمغلب فيه حق الله... "، " ... فهذا واضح في أنه إذا تعارض حق الله وحق العباد فالمقدم حق الله، فإن حقوق العباد مضمونة على الله... "، " ... فإن حقوق الله على أي وجه فرضت، أعظم من حقوق العباد كيف كانت... "، " ... ما يعرف بحق الله هو أوسع الحقوق، والمراد به بوجه عام حقوق الأمة... وما كان في الحقوق من هذا القبيل مأمور بحفظه وحمايته شرعاً ولم يجعل لأحد إسقاطه... " (٣٩).

وبناء على ما تقدم فإن مسألة التداوي بأعضاء وأجزاء الأدمي، تحتاج إلى مزيد من الدراسة، وتتطلب مزيداً من الروية والتوقف عن الاسترسال في القول بالإباحة على إطلاقها، بل ينبغي تفصيل القول في المسألة على ضوء الضوابط الشرعية التي تقرر حرمة جسد الأدمي وكرامته، وتقتضي معصومية الجسد والمحافظة على الكيان الجسدي، لتعلق حق الله به، وعليه فإن التداوي بالأعضاء أو الأجزاء الأدمية لا يكون مشروعاً إلا في حدود ضيقة يبيحها الإسلام بين الأحياء، على سبيل إغاثة الملهوف، وسد حاجة المحتاج، والتعاون والتضامن في الحدود الشرعية، لا سيما وأن هناك العديد من النصوص الشرعية التي تنص صراحة على عصمة جسد الإنسان بجميع أجزائه وأعضائه، إلا بحق ثابت شرعاً، والنصوص

الشرعية التي تحرم الانتفاع بأجزاء الميت وأعضائه إلى جانب العديد من القواعد الشرعية المانعة من إمضاء ما ذهب إليه المبيحون للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية على إطلاقه، ولهذا نجد كثيراً من العلماء قديماً وحديثاً يؤكدون على تحريم التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية والبعض يتوقف في حكم المسألة والبعض لم يرض بما يستند إليه معظم الباحثين المعاصرين في إباحة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية ويدعو إلى مزيد من البحث عن تخريج جديد للتطبيقات الفقهية يُستلهم فيه ما وراء أقوال الفقهاء من قواعد شرعية تصلح لتطبيقها على تلك العمليات العلاجية المعاصرة، وفي هذا الخصوص يقول محمد نعيم ياسين: (أنه لا يصح إخضاع الاجتهاد في مسألة التبرع بالأعضاء في هذا الزمان لما أثر عن الفقهاء القدامى من أحكام لبعض صور الانتفاع والتصرف بأجزاء الإنسان، ... حيث حدث في عصرنا هذا صور من الانتفاع تختلف عن الصور التي بحثها الفقهاء في النوعية والكيفية، ... تلك العناصر المستجدة في موضوع التصرف بالأعضاء الأدمية بصورة عامة، تجعل الباحث في مسألة التبرع بالأعضاء الأدمية يرجح العدول عن إخضاعها لأقوال الفقهاء القدامى إلى البحث عن تخريج جديد لها، يستلهم فيه ما وراء تلك الأقوال من القواعد الشرعية (...)<sup>(٤٦)</sup>.

#### آراء المحرمين التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية وحججهم:

لما كان الأصل عصمة جسد الأدمي وجميع أجزاء بدنه، فإن جمهور العلماء في الصدر الأول، منعوا أن يكون جسد الإنسان موضع ابتذال، وحصروا سلطان الإنسان في التصرف في بدنه، أو أي جزء منه، في حدود ما يعود عليه بالنفع، ويدفع عنه الضرر والهلاك والأجزاء الأدمية تكريماً للإنسان، وصيانة له عن الابتذال، وإثباتاً لحقه في التكامل الجسدي، وهذا ما يؤكد فقهاء الحنفية، وجمهور الشافعية، والحنبلية، والزيدية، ويتأيد ذلك بما نقل عنهم في أمهات المصادر الفقهية المعتمدة في مذاهيبهم، حيث اتفقت كلمتهم على منع التداوي بأعضاء الأدميين أو أجزاء من أجسادهم لحرمة الإنسان وكرامته وصونه عن الابتذال، وفي هذا الخصوص قال ابن همام والكاساني والشربيني والنووي وابن قدامة وغيرهم: (... حرم الانتفاع بشعر الأدمي وسائر أجزائه لكرامته ... ولا يجوز أن يقطع لنفسه من معصوم، ... وليس للغير أن يقطع من أعضائه شيئاً ليدفعه إلى المضطر بلا خلاف، ... ويحرم جزماً على شخص قطعه بعض نفسه لغيره من المضطرين ... لا يسعه أن يفعل ذلك، ولا يصح أمره به كما لا يسع المضطر أن يقطع من لحم نفسه ... لأن لحم الإنسان لا يباح حال الاضطرار لكرامته ... وأما النوع الذي لا يباح ولا يرخص بالإكراه أصلاً فهو قتل المسلم بغير حق ... وكذا قطع عضو من أعضائه ... لأن هذا مما لا يباح بالإباحة ... والأدمي بجميع أجزائه مكرم مصون عن الابتذال، ... فلا يجوز أن يكون شيء من أجزائه مهاناً (...)<sup>(٤٧)</sup>.

جمل أقوال الفقهاء الأئمة نجد أنهم متفقون على أنه لا يحل الانتفاع بأعضاء الأدمي أو أجزاء منه لأي غرض من الأغراض، سواء أكان ذلك على سبيل الاضطرار، أم غيره، وسواء في ذلك التداوي، أم غيره، معللين ذلك بأن الإنسان مكرم ومصون عن الابتذال، فلا يجوز بحال من الأحوال أن يكون شيء من أجزائه وأعضائه مهاناً ومبتذلاً في حياته أو بعد مماته، وكان اعتمادهم في رأيهم هذا، على عديد من الأدلة الشرعية والقواعد الفقهية، وأهم الأدلة الشرعية التي استمدوا منها حرمة استخدام الأعضاء والأجزاء الأدمية في التداوي هي:

أولاً: الآيات القرآنية التي تدل في عمومها على منع الإنسان من تعريض نفسه للموت أو التهلكة، والنصوص التي تمنع الإنسان من إلحاق الضرر بنفسه، والنصوص التي تحرص على تكريم الإنسان. من مثل قوله سبحانه: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين) ...، وقوله سبحانه: (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً، ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً ...) <sup>(٤٨)</sup>، ووجه الاستدلال بهاتين الآيتين: أن اله تعالى نهانا أن نلقي بأنفسنا إلى التهلكة بعموم مواطنها، وقطع العضو من الإنسان يعرضه إلى الهلاك بالسراية، كما أن ذلك تعطيل لمنفعة العضو وهذا نوع من التهلكة أيضاً، ولا فرق في ذلك بين أن يكون قطع العضو باختيار الإنسان ورضاه، أو عدواناً عليه، وعن غير إرادة منه،

وكذلك الآية الثانية فإنها تنهى عن قتل الإنسان لنفسه، وتتضمن النهي عن قتل الغير، فمن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، وأخذ عضو أو جزء من جسم الإنسان مما قد يؤدي إلى القتل ويعرض جسم الإنسان للضرر أو الهلاك فضلاً عن كون فصل العضو أو قطع الجزء من جسم الإنسان في حكم الموت لهذا العضو بالنسبة لصاحبه الذي افتقده، لقوله صلى الله عليه وسلم: (كل شيء قطع من الحي فهو ميت)، وفي رواية (حي فهو ميت) (٤٤).

ثانياً: الأحاديث النبوية التي تنهى عن التداوي بالحرام، مثل قوله صلى الله عليه وسلم (لكل داء دواء فتداواوا عباد الله ولا تداواوا بالمحرم)، وقوله صلى الله عليه وسلم (إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حُرِّم عليكم) (٤٥)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم...) (٤٥) وهذا مما يقتضي منع التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية.

ثالثاً: الأدلة الشرعية التي تمنع الإنسان من التصرف في نفسه إلا في حدود ما ينفعه ولا يلحق به ضرراً. كالنصوص التي تحرم الانتحار، وتحرم على الإنسان إلحاق الضرر بنفسه، وتحد من سلطاته على جسده، وتجعل جوارحه وأعضائه أمانة عنده، لا يتصرف فيها إلا في الحدود الشرعية، وهذا ما تؤكد النصوص الشرعية الدالة على أن الإنسان عبد لله، ومسئول عن أفعاله وتصرفاته، والنصوص التي تدل على أن سلطة الإنسان على جسده لا تعدو حق المنفعة الدنيوية كالسعي في طلب الرزق وفق أوامر الله ونواهيه، والمنفعة الأخروية كإداء العبادات، وامتنال أمر الله تعالى، ويؤيد هذا الفهم ما رواه البخاري في صحيحه: (ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته...) (٤٦) وما جاء في شرح هذا الحديث: (... دخل في هذا العموم المنفرد الذي لا زوج له ولا خادم ولا ولد فإنه يصدق عليه أنه راع على جوارحه حتى يعمل المأمورات، ويجتنب المنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً، فجوارحه وفواه وحواسه رعيته...) (٤٧).

: الاستئناس بالقواعد التي تحدد الحقوق في جسم الإنسان، ومدى قابليتها للإسقاط.

حيث أن غالبية الفقهاء يرون بأن جسد الأدمي يتعلق به حقان:

حق الله غير قابل للإسقاط، وبناء عليه قالوا بتحريم اعتداء الإنسان على أي عضو من أعضاء جسده، أو تعطيل منفعته عن العمل وفي هذا الخصوص يقول الشاطبي: (... ليس لأحد أن يقتل نفسه، ولا أن يفوت عضواً من أعضائه، ... لأن إحياء النفوس، وكمال العقول والأجسام من حق الله تعالى في العباد لا من حقوق العباد، وكون ذلك لم يجعل لاختيارهم هو الدليل على ذلك...) (٤٨).

هذه خلاصة الآراء المحرمة والمجيزة للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، فإن المترجح لدينا فيها بأن التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية يغلب عليه التحريم لقوة الأدلة الشرعية الدالة على تكريم الإنسان، وعصمة جسده، وصيانتته عن الابتذال، والأدلة الشرعية المانعة من الاعتداء عليه، والمانعة له من التصرف في جسده إلا بما يعود عليه بالنفع أو الانتفاع بأعضائه وفق الضوابط الشرعية، هذا بالإضافة إلى الاستئناس بما ذهب إليه جمهور فقهاء المذاهب الفقهية الإسلامية المعتبرة من علماء الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة، والظاهرية، والزيدية، والشيعة الإمامية الجعفرية، في قولهم: (يحرم معالجة بعض إنسان ... أو بأي عضو من أعضائه وأجزائه ... فحرمة طرف الإنسان كحرمة نفسه ... لأن الأدمي مكرم شرعاً ولو كان كافراً فأيراد العقد عليه في حال حياته ... ويحرم قطعه البعض من نفسه لغيره ولو مضطراً ...) (٤٩).

ثم إن ما ذهب إليه المجيزون للتداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية بنو آراءهم على موافقات ومسوغات عقلية لا شرعية، والمغالطات الشرعية التي استندوا إليها بعيدة كل البعد عن مسارها الشرعي الصحيح، فالضرورة التي هي أهم مستنداتهم لا محل لها في التداوي، لأن موضوعها ومكانها الشرعي فيما يتوقف عليه بقاء الإنسان كالمخصصة في الجوع، وهي سائغة بما يسد الرمق حتماً على النحو الوارد في النصوص الشرعية، وليس التداوي من هذا القبيل لاحتمالية الشفاء وعدمه، ولا يقاس على دفع المخصصة، هذا إلى جانب تحريم الفقهاء، بأن تستخدم الأعضاء البشرية المعصومة لهذا الغرض، فضلاً عن أن القياس الشرعي هنا ممتنع، وكذلك التفهيمات التي استندوا إليها لا قيمة شرعية لها لأنها مبنية على عمومات وتهيئات لا علاقة لها بالمسألة من مثل التكافل المجتمعي، والتعاون على الخير، ومنفعة الناس، والإيثار، ومقاصد الشريعة، وإدارة الأحكام على المصالح، فكل هذه المستندات مندفة وباطلة أمام النصوص الشرعية القطعية الموجبة لتكريم الإنسان، والمحمّنة لحماية النفس البشرية، والمحرمة للاعتداء عليها بالقتل أو الإيذاء أو الإهانة

والتحقيق وغير ذلك من صور الاعتداءات، والأدلة الموجبة لحرمة الأدمي وصيانته عن الابتذال، والأدلة التي تحد من سلطة الإنسان على جسده والتصرف في أعضائه، إلا في النطاق المشروع، والأدلة التي تحرم إيذاء الميت أو المثلة به، فكيف يجرء البعض على القول بجواز استخدام الأعضاء والأجزاء الأدمية في العمليات العلاجية أيا كان نوعها لا فرق في ذلك أن يكون العضو مأخوذاً من حي أم من ميت، فحرمة الإنسان وكرامته ثابتة ثبوتاً قطعياً لا فرق في ذلك بين مسلم وغيره، ولا بين حي وميت، فلا مجال للقول بالظن أو الاحتمال بحل ذلك مع تظافر النصوص واتفاق كلمة فقهاء المسلمين على عدم جواز التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، ولا يحل لمسلم أن يقتطع جزء منه، أو يستغني عن عضو من أعضائه لغيره من البشر لاسيما الأعضاء اليابسة كالكلية، والرئة، والقلب، والكبد، والعظم، والعين، والطحال، والشرائح العضلية والجلدية ونحوها، ويجب البحث عن وسائل علاجية لتلك الأمراض المتعلقة بهذه الأعضاء والأجزاء فيما سخره الله للإنسان من الحيوانات أو البدائل الاصطناعية والإبداعات العلمية التي يستغني بها عن امتهان الأدمي وابتذاله.

أما موضوع نقل الدم فذلك مما لا يوجد موانع شرعية فيه شأنه شأن الإرضاع، مع مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك، وأهمها:

: أن لا يتقاضى المتبرع بالدم ثمناً لذلك لقوله صلى الله عليه وسلم (

دمه وماله وعرضه).

ثانياً: أن لا يؤدي ذلك إلى ضرر بالمتبرع أو المتبرع له لقوله صلى الله عليه وسلم: (

).

: أن تكون الحاجة لهذا الدم ضرورية وملحة بحيث يتوقف عليه إنقاذ المريض من الهلاك فاغاثة الملهوف واجبة.

فعلى ضوء ما عرضت له الدراسة من الآراء في التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، وحججهم التي استندا إليها، والموازنة بينها، نخلص إلى القول بأن المسألة بحاجة إلى مزيد من البحث والتروي ودقة النظر في الأدلة الشرعية بمعزل عن الملابس المؤثرة على صحيح النظر في المسألة وأدلتها المباشرة. للوصول إلى وجهة نظر إسلامية صافية يمكن أن يتوجه بحسبها الأطباء والجراحين في تحفظهم للقضاء على الأمراض المزمنة ذات الصلة بنقل الأعضاء الأدمية بين الأحياء، أو بين مشرفين على الهلاك، أو هلكي، ويمكن أن تتخذ مرشداً قانونياً وهدياً للتي هي أقوم في وضع قواعد قانونية مستقرة في كل ما يتعلق بجسم الإنسان وتكريمه، وصيانته عن الابتذال، والمحافظة على حقه في التكامل الجسدي، مع مراعاة حق الله . ويترجم لنا الآتي:

أولاً: إن القول بإباحة نقل وزراعة الأعضاء، وفق الضوابط القانونية السائدة ووفق المسوغات العقلية، أو المقاييسات في غير موضع القياس الشرعي المنضبط، أو على ضوء المبررات التلغيفية. لا يعتد بها، ولا قيمة لها في التطبيقات الفقهية الإسلامية الصحيحة، ولا تصلح أن تتخذ من الموجهات الشرعية الإسلامية في العمليات الجراحية الطبية لنقل وزراعة الأعضاء.

ثانياً: إن القول بتحريم التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية على الإطلاق من غير تمييز بين عضو وآخر، أو بين حالة وأخرى، أو بين كونه أخذ من حي معصوم الدم، أم من غير معصوم الدم، أو من غير تفريق بين كون العضو مأخوذاً من ميت أم من حي، فذلك قول فيه شطط يقع صاحبه في تناقض، ومجانب للصواب، يلزمه مزيداً من التمحيص والدقة في التطبيقات الفقهية الصحيحة بناء على إنزال الأدلة على الوقائع، والدقة في تحقيق مناهج الأحكام والتفريع على العمومات الشرعية. وبناء على ذلك فإن التداوي بالأعضاء والأجزاء البشرية يباح في بعض الأعضاء، وعند حالات مخصوصة، وفق ضوابط شرعية . ويحرم في بعض الأعضاء وعند حالات وظروف خاصة.

إنسان حال حياته وبكامل إرادته لزرعها في إنسان آخر بحاجة إلى هذا العضو مباح بشرط أن لا تتعرض حياة المتبرع إلى خطر، أو يلحقه من جراء ذلك ضرر، وبشرط أن لا يبيع ذلك العضو بيعاً، وبشرط أن يكون بذلك العضو منقذاً للمريض من الهلاك وبشرط أن يكون هذا العضو مما له عوض مالي عند التعدي عليه. وبشرط أن لا يكون هذا العضو من الأعضاء التناسلية التي يفقدها يفقد الإنجاب.

مشرفين على الموت أو عند انتهاء حياتهم فهذا يحرم فعله إن كان الميت معصوم الدم، أما إن كان مهدور الدم فيباح للضرورة المقدرها الشرعي. (١) هذا ما ترجح لدينا والله ولي التوفيق.

وبعد الفراغ من عرض مسألة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، نجمل في الخاتمة أهم النتائج التوصيات التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- ١- أن التساهل في إباحة التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية، والترويج لذلك أوقع في كثير من الجرائم البشعة في عمليات زراعة الأعضاء، حيث أدى ذلك إلى استغلال بعض الأشخاص وسرقة أعضائه وهو حيّ مخدر، أو بعد موته سريريا، أو بعد موته بهدف تحقيق مكاسب مادية للمتجرين بالأعضاء البشرية لأعراض علاجية.
- ٢- إن الأدلة الشرعية تحرم على الإنسان أن يتصرف في نفسه بالاستغناء عن عضو من أعضائه لغيره وذلك لأن حق الله في نفسه وأعضائه يمنع من ذلك.
- ٣- أخذ أعضاء الأدمية الميت أو المشرف على الموت للتداوي بها محرم شرعا سواء أكان ذلك وفق وصية من الميت أو المشرف على الموت، أو بإذن ورثته، لأنه لا سلطان له على أعضائه لا حال حياته ولا بعد موته لحق الله فيها.
- ٤- بيع أعضاء الإنسان أو هبتها للغير باطل لأن أعضاء الإنسان لا تقع فيها العقود لتعلق حق الله فيها، والله لم يأذن بذلك.
- ٥- التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية يتنافى مع تكريم الله للإنسان.

#### التوصيات:

- ١- ضرورة توجيه التطور العلمي في التطبيقات العلاجية المتعلقة بمعالجة الأعضاء البشرية التالفة باستبدالها بالأعضاء الحيوانية أو الأعضاء الصناعية بدلا من التركيز على المسوغات في الاستفادة من الأعضاء البشرية.
  - ٢- وضع تشريعات طبية وقانونية تمنع من التداوي بالأعضاء والأجزاء الأدمية حفاظا على كرامة الإنسان، وحقه في التكامل الجسدي.
  - ٣- أخذ التدابير والاحتياطات الكافية لمنع الاتجار بالأعضاء البشرية، أو تعريض الإنسان للابتذال، إهدار كرامته، وجعله قطع غيار لذوي النفوذ السياسي والاقتصادي.
  - ٤- ضرورة تضافر جهود العلماء الربانيين لتفعيل الأحكام الشرعية في توجيه السلوك البشري بحسبها في جميع الأنشطة الحياتية بدلا من الانسياق وراء العمليات التوفيقية التلغيفية.
- والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق  
والحمد لله رب العالمين

#### الهوامش:

- ( ) سورة البقرة، الآية -
- ( ) الكهف، الآية:
- ( ) ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، دار الفكر بيروت، كتاب الطب، مجلد
- ( ) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط
- ( ) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة ( ) ( ) - ( ) .

- ( ) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م، ص ١٣٩. وانظر، ابراهيم مصطفى، احمد الزيات، وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية،
- ( )
- ( ) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المرجع السابق، ص ١٦٨، وانظر أيضا، ابن منظور لسان العرب، المرجع السابق، المجلد ، وانظر المعجم الوسيط، المرجع السابق، ص ٥٢٢، وانظر، الزبيدي، تاج العروس، ج
- ( ) داود الأنطاكي، تذكرة أولي الألباب، مؤسسة عز الدين، بيروت، ص
- ( ) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، المجلد الأول، ص ٣٤٦، وانظر في هذا الخصوص، زهير أحمد السباعي، محمد علي البار، الطبيب أدبه وفقه، دار القلم، دمشق، ص ٧٩. وانظر أيضا، ابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان ورفيقه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص
- ( ) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط
- ( ) ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح
- ( ) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمعه عبد الرحمن قاسم، ج
- ( ) الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، بيروت، ج ، وانظر أيضا مجموع الفتاوى، ابن تيمية، المرجع السابق، ج
- ( ) محمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص أيضا الشيخ نظام وآخرون من علماء الهند، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ج
- ( ) ، وانظر أيضا، يحيى بن شرف النووي، المجموع، ج
- ( ) محمد بن أحمد الذهبي، الطب النبوي، تحقيق أحمد رفعة البدرائي، دار إحياء العلوم، بيروت، ص ٢٢١، وانظر أيضا، موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، الطب من الكتاب والسنة، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، مكتبة المعارف، الرياض، ص
- ( ) الذهبي، الطب النبوي، المرجع السابق، ص
- ( ) القاضي النبهاني، أجوبة أسئلة في التداوي، مجموعة النشرات الفكرية والفقهية، ص
- ( ) سورة المائدة، الآية
- ( ) سورة الملك، الآية
- ( ) سورة الإسراء، الآية:
- ( ) عبد السلام السكري، نقل وزراعة الأعضاء الأدمية من منظور إسلامي، الدار المصرية للنشر، الطبعة الدولية،
- ( ) رابطة العالم الإسلامي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة السادسة، العدد الثامن، هـ
- ( ) عبد السلام السكري، نقل وزراعة الأعضاء الأدمية من منظور إسلامي، مرجع سابق
- ( ) سورة البقرة، الآية:
- ( ) الأنعام، الآية:
- ( ) مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت، المجلد السابع، ج ، وانظر أيضا، البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر العربي، بيروت، ج
- ( ) عقيل بن أحمد العقيلي، حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، مكتبة الصحابة، جدة، دار نوبار

- ( ) الشيخ نظام وآخرون من علماء الهند، الفتاوى الهندية، مرجع سابق، ج ( )
- ( ) النوي، المجموع، شرح المذهب للشيرازي، مطبعة التضامن الأخوي، ج٩، ص ٤٥، وانظر أيضا، سليمان البجيرمي، حاشية البجيرمي على الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص ٢٧٣، وانظر أيضا، أبي الحسن العمراني، البيان، دار المنهاج، بيروت، ج٤، ص ٥١٨، وانظر أيضا، القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج ( )
- ( ) منصور بن يوسن البهوية، تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر، الرياض، ج ( )
- ( ) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت، ج ( )
- ( ) ابن حزم، المحلى بالآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ( ) ، وانظر أيضا الدردير، صغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف بمصر، ج ( )
- ( ) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١، ص ٥١٦، وانظر أيضا، أبو داود، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت، ج٣، ص ٢١٣، وانظر البيهقي، السنن الكبرى، ( ) ( - )
- ( ) الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٤، ص ٣٠٨-٣٠٧-٢٢٤، وانظر أيضا، العمراني، البيان شرح المذهب، دار المنهاج، بيروت، ج٤، ص ٥١٨، ج١٢، ص ١٣٣، وانظر أيضا، موفق الدين ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٩٧٢م، ج١٠، ص ٥٠٥، ج١١، ص ٧٩، وانظر أيضا ابن الملقن، عجاله المحتاج، تحقيق هشام ( )
- ( ) محمد الحبيب بن خوجة، أصول الفقه والمقاصد، الطاهر بن عاشور، وزارة الأوقاف، قطر، ج ٣، ص ٢٠٠، ٣١٣، ٤٩٠، وانظر الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص ( ) ، وانظر محمد صدقي البورنو، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ( )
- ( ) الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص ٣١٨-٣١٩، ج٣، ص ٢٤٩. وانظر أيضا، القرافي، الفروق، فهرست، محمد رواس قلعة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ص ١٤٠-١٤٢، وانظر أيضا، محمد الحبيب ابن الخوجة، محمد بن الطاهر ابن عاشور، وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية بين علمي أصول الفقه والمقاصد، وزارة الأوقاف، قطر، ج ( )
- ( ) محمد نعيم ياسين، حكم التبرع بالأعضاء في ضوء القواعد الشرعية والمعطيات الطبية، بحث منشور هـ سبتمبر ( )
- ( ) كمال الدين ابن الهمام، شرح فتح القدير، \*\* نتائج الأفكار، قاضي زادة، وحاشية سعدي جليبي، وشرح العناية على الهداية، محمد بن محمود البابرني، وشرح بداية المبتدي، الميرغاثي، دار إحياء التراث، بيروت، ج٦، ص ٦٠-٦٣، ج٨، ص ٤٢١، وانظر أيضا، الموصلني، الاختيار لتحليل المختار، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٩٧٥م، مجلد ٢، ج٥، ص ١٣، وانظر أيضا، الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٧، ص ١٧٧، وانظر أيضا، النووي، شرح صحيح مسلم، دار أبي حيان، القاهرة، المجلد ٧، ص ٣٦٠، والمجموع، مرجع سابق، ج٩، ص ٤٥، وانظر أيضا كلاً من موفق الدين ابن قدامة، وشمس الدين ابن قدامة المقدسي، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ج١١، ص ٧٩، وانظر أيضا، الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٤، ص ٣٨، وانظر العمراني، البيان في مذهب الشافعي، دار المنهاج، بيروت، مجلد٤، ص ٥١٨، وانظر أيضا القرافي، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج٤، ص ١٠٦، ١٠٩، وانظر ابن حزم، المحلى دار الكتب العلمية، بيروت، ج٦، ص ١٠٥-١٠٦، وانظر أيضا، أبي البركات، الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك، مذهب مالك، دار المعارف، ج ( )



( ) ( ) ( ) ( - ) .  
 ( ) أحمد، المسند، المكتب الإسلامي، ط٥، سنة ١٤٠٥هـ، ج٥، ص ٢١٨، وانظر أيضا، الألباني،  
 صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ، ج٤، ص ١٧٥، وانظر أيضا،  
 ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، رقم الحديث (٣٢١٦)، وانظر أيضا،  
 جمال الدين الزيلعي، نصب الرأية لأحاديث الهداية، ج٤، ص ٣١٨، وانظر أيضا، العمراني، البيان،  
 مرجع سابق، ج١، ص ٤٢٣-٤٢٥، وانظر أيضا، القرافي، الذخيرة، مرجع سابق، ج١، ص ١٨٤،  
 وانظر أيضا، ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج١١، ص ٥٤، وانظر أيضا، ابن قيم الجوزية، زاد  
 المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ج٥، ص ٧٥٥، وانظر أيضا، الشوكاني، نيل  
 الأوطار، دار البحوث السعودية، ج  
 ( ) يوح البخاري، بشرح ابن حجر، فتح الباري، مرجع سابق، ج١٠، ص ٧٨، ٧٩، ص  
 ، وانظر أيضا، أبو داود، المكتبة العصرية، بيروت، ج١، ص ٧، وانظر أيضا، الشوكاني، نيل

( ) ( )  
 ( ) خاري، صحيح البخاري، بشرح فتح الباري، مرجع سابق، رقم ( )  
 ( ) ابن حجر، فتح الباري، شرح صحيح البخاري، المرجع السابق نفسه، ج  
 ( ) ( )  
 ( ) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، مرجع سابق، ج  
 عابدين، حاشية ابن عابدين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦م، ج٥ ، وانظر أيضا،  
 \*\* السالك لأقرب المسالك إلى مذهب مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،  
 القاهرة، ج١، ص ٤٢٤، ٤٣٢، صالح الأزهرى، جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل، دار إحياء  
 الكتب العربية، القاهرة، ج١، ص ١١٧، وانظر أيضا، الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،  
 البابي الحلبي، القاهرة، ج٨، ص ١٦٣، النووي، المجموع، شرح المهذب للشيرازي، دار الفكر،  
 بيروت، ج٩، ص ٤٥، وانظر، الخطيب، الشرييني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي،  
 بيروت، ج٤، ص ٣١٠، وانظر أيضا، منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع، تحقيق هلال  
 مصيلحي، النصر، الرياض، ج٢، ص ١٤٦، ج٦، ص ١٩٨، ١٩٩، وانظر أيضا، المحقق الحلبي،  
 شرائع الإسلام، ج٣، ص ٢٣١، وانظر، ابن حزم، المحلى، مرجع سابق، ج٦، ص ١٠٥-١٠٦،  
 وانظر أيضا، أبي الحسن عبد الله بن مفتاح، شرح الأزهري، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص ١٠٠-

( ) وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، الموسوعة الفقهية الكويتية ، مرجع سابق ، ج

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- ابن الأخوة، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان ورفيقه، الهيئة المصرية
- ٣- ابن الملقن، عجالة المحتاج، تحقيق هشام البدراني، دار الكتاب، الأردن.
- ٤- ابن حجر، فتح الباري ، شرح صحيح البخاري، دار الفكر بيروت.
- ٥- ابن حزم، المحلى بالأثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج -
- ٦- ر الكتب العلمية، بيروت.
- ٧- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت.
- ٨- ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة،
- ٩- ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، دار الكتاب العربي للنشر، بيروت.

- ١٠- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط .
- ١١- ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط .
- ١٢- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، .
- ١٤- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- ١٥- أبو البركات، الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك، مذهب مالك، دار المعارف.
- ١٦- أبو الحسن عبد الله بن مفتاح، شرح الأزهار، دار المعرفة، بيروت.
- ١٧- أبو داود، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٨- أبو داود، سنن أبي داود، المكتبة العصرية، بيروت، .
- ١٩- أبي الحسن العمراني، البيان، دار المنهاج، بيروت.
- ٢٠- هـ.
- ٢١- الألباني، صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط . هـ.
- ٢٢- البجيرمي، حاشية البجيرمي على الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٣- البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر العربي، بيروت.
- ٢٤- الخطيب، الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥- داود الأنطاكي، تذكرة أولي الألباب، مؤسسة عز الدين، بيروت.
- ٢٦- الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف بمصر .
- ٢٧- رابطة العالم الإسلامي، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة السادسة، العدد الثامن، هـ-
- ٢٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، البابي الحلبي، القاهرة.
- ٢٩- زهير أحمد السباعي، محمد علي البار، الطبيب أدبه وفقه، دار القلم، دمشق.
- ٣٠- الشاطبي، الموافقات، دار المعرفة، بيروت.
- ٣١- الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٢- الشربيني، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٣- شرح بداية المبتدي، الميرغاني، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٣٤- الشيخ نظام وآخرون من علماء الهند، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣٥- صالح الأزهري، جواهر الإكليل، شرح مختصر خليل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٣٦- \*\* السالك لأقرب المسالك إلى مذهب مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٣٧- عبد السلام السكري، نقل وزراعة الأعضاء الأدمية من منظور إسلامي، الدار المصرية للنشر، الطبعة الدولية،
- ٣٨- عقيل بن أحمد العقيلي، حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي، مكتبة الصحابة، جدة، دار نوبار
- ٣٩- العمراني، البيان شرح المهذب، دار المنهاج، بيروت .
- ٤٠- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط .
- ٤١- القاضي النبهاني، أجوبة أسئلة في التداوي، مجموعة النشرات الفكرية والفقهية.
- ٤٢- القرافي، الفروق، فهرست، محمد رواس قلعة، دار المعرفة، بيروت، ط .
- ٤٣- الكاساني، بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٤٤- محمد الحبيب ابن خوجة، محمد بن الطاهر ابن عاشور، وكتابه مقاصد الشريعة الإسلامية بين علمي أصول الفقه والمقاصد، وزارة الأوقاف، قطر.
- ٤٥- محمد الحبيب بن خوجة، أصول الفقه والمقاصد، الطاهر بن عاشور، وزارة الأوقاف، قطر

- ٤٦- محمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٧- محمد بن أحمد الذهبي، الطب النبوي، تحقيق أحمد رفعة البدرائي، دار إحياء العلوم، بيروت.
- ٤٨- محمد نعيم ياسين، حكم التبرع بالأعضاء في ضوء القواعد الشرعية والمعطيات الطبية، بحث  
هـ سبتمبر
- ٤٩- مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، بيروت.
- ٥٠- منصور بن يوسن البهوية، تحقيق هلال مصيلحي، مكتبة النصر، الرياض.
- ٥١- منصور بن يونس البهوتي، كشاف القناع، تحقيق هلال مصيلحي، النصر، الرياض.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥٢- الموصلي، الاختيار لتحليل المختار، دار المعرفة، بيروت، ط
- ٥٣- موفق الدين ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط
- ٥٤- موفق الدين ابن قدامة، وشمس الدين ابن قدامة المقدسي، المغني والشرح الكبير، دار الكتاب  
العربي، بيروت.
- ٥٥- موفق الدين عبد اللطيف البغدادي، الطب من الكتاب والسنة، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي،  
مكتبة المعارف، الرياض.
- ٥٦- النووي، المجموع، شرح المذهب للشيرازي، دار الفكر، بيروت.
- ٥٧- النووي، شرح صحيح مسلم، دار أبي حيان، القاهرة.
- ٥٨- وانظر العمراني، البيان في مذهب الشافعي، دار المنهاج، بيروت.
- ٥٩- وانظر أيضاً، الشوكاني، نيل الأوطار، دار البحوث السعودية.
- ٦٠- الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت.

## Therapeutics of Human Organs And the Penalty in the Perspective of Islam

Asst. Prof. Dr. IHSAN ABDEL MUNIM SAMARAA

Jordan – University of Jarash – Sharia College

### Abstract:

In a controversy between the intellectuals and doctors of Legal and Islamic scholars, about the legality of medication organs and human parts, comes this study, in order to reveal the controls of Islamic in that issue above, and to show the effectiveness of Islam and its role, and the extent needed in the treatment of problems intractable, and the resolution of the controversy in the case above, in order to preserve the human dignity and the right integration of physical, and prevents from Aptmalh, and included in the financial contracts, and to achieve that goal, presented the study to the issue of the rule of medication and look to Islam to him, and the rule of therapeutics in human organs, and the views of Almjjizin and Almanaan for that and their evidence, and the balance between those views, and indicate the most correct of them. The study concluded that reducing the permissible tolerance in organ medication, and the prohibition of sale or gift of human organs.